الأمم المتحدة

A/60/L.24

الجمعية العامة

Distr.: Limited
18 November 2005
Arabic
Original: English

البند ٤١ من جدول الأعمال
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

أذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأفغانستان، وباراغواي، وبليز، وبنما، وتايلند، وتشاد، وتيمور – ليشتي، وجزر البهاما، وجزر القمر، وجمهورية تترانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، والسنغال، وشيلي، وغواتيمالا، وفرنسا، وفييت نام، وكمبوديا، وكينيا، وماليزيا، والمغرب، والمكسيك، ونيجيريا، ونيكاراغوا، وهايتي، واليابان: مشروع قرار

الإدارة العامة والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى جميع قراراتها ذات الصلة، وبوجه خاص القرار ٥٥/٥٩ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن الإدارة العامة والتنمية،

وإذ تُحَيِّي الذكرى العاشرة للدورة الخمسين المستأنفة للجمعية العامة المكرسة لموضوع تعزيز الإدارة العامة والتنمية التي عقدت في نيسان/أبريل ١٩٩٦،

وإذ تسلِّم بالدور الهام الذي تضطلع به الإدارة العامة فيما يتعلق بتخطيط الخدمات العامة وتوفيرها، وما يمكن أن تقدمه من مساهمة إيجابية في إيجاد بيئة مواتية لتعزيز التنمية المستدامة،

وإذ تؤكد ضرورة تحسين كفاءة الإدارة العامة وشفافيتها ومساءلتها،

وإذ تؤكد من جديد أن الإدارة العامة المتسمة بالكفاءة والخضوع للمساءلة والفعالية والشفافية، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء، لها دور رئيسي تؤديه في بلوغ

211105 211105 05-61161 (A)

الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[1]،

وإذ تشير إلى أن قدرات المؤسسات العامة والموارد البشرية ستنهض بدور حيوي في تمكين الدول الأعضاء من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية على نحو فعال،

وإذ تسلم أيضا بأن التدابير الرامية إلى توسيع دائرة المشاركة في تسيير شؤون الحكم وتعزيز شفافيته من شأنها أن تساعد الدول الأعضاء على أن تبني وترسخ قدرة الدولة على معالجة قضايا التنمية والتحديات الأخرى،

وإذ تؤكد أهمية وجود إدارة عامة قائمة على المشاركة تستجيب لاحتياجات الأفراد ومتطلبات الحكم الرشيد،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن الإدارة العامة والتنمية؛[2]

٢ - **تؤكد** أن الحكم الرشيد الشفاف وخضوع الإدارة العامة للمساءلة على الصعيدين الوطني والدولي من شأنهما أن يساهما في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛

٣ - **تسلم** بأهمية مساعي الحكومات لفتح أبواب المشاركة العامة في تسيير شؤون الحكم والعمليات الإنمائية من خلال التعاون مع جميع الجهات صاحبة المصلحة في مجتمعاتها، بما يشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية؛

٤ - **تؤكد** أن الجهود الوطنية الرامية إلى الارتقاء بأساليب الحكم والإدارة العامة والقدرات المؤسسية والإدارية مقوم جوهري لتمكين الدول الأعضاء من بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتشجع الدول الأعضاء على زيادة جهودها في هذا الشأن؛

٥ - **تشجع** المجتمع الدولي على زيادة دعمه للجهود الوطنية، بما يشمل مساعي البلدان النامية، في مجال الإدارة العامة، ولاسيما من خلال التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير جوانب الدعم والتعاون المالية والتعليمية والمادية والتقنية حسب الاقتضاء؛

٦ - **تطلب** إلى جميع الدول الأعضاء أن تتقيد بمبادئ الإدارة السليمة للشؤون العامة والممتلكات العامة، والإنصاف، والتحلي بروح المسؤولية، والمساواة أمام القانون،

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) A/60/114.

وضرورة ضمان النزاهة وتعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة ورفض الفساد بجميع أشكاله على كافة المستويات، بما يتسق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[٣]، وتحث في هذا الصدد الدول الأعضاء التي لم تسن بعد قوانين لتحقيق تلك الغايات أن تنظر في القيام بذلك؛

٧ - **توافق** على ضرورة أن تعزز الأمم المتحدة الابتكار في دوائر الحكومة والإدارة العامة، وتشدد على أهمية زيادة الاستفادة الفعالة من الاحتفال بيوم الأمم المتحدة للخدمة العامة وجوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة في العمل على تنشيط الإدارة العامة من خلال بناء ثقافة الابتكار وروح الشراكة والتجاوب؛

٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل، من خلال شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية المعنية بالإدارة العامة والمالية، العمل على تيسير نشر المعلومات والمعرفة والممارسات القيمة في مجال الإدارة العامة؛

٩ - **تؤكد** ما قدمه المنتدى العالمي لإعادة تحديد دور الحكومة من مساهمة قيمة في تبادل الدروس المستفادة في مجال إصلاح الإدارة العامة؛

١٠ - **تحيط علما مع التقدير** بإعلان سيول بشأن نظام الحكم القائم على المشاركة والمتسم بالشفافية الذي أقره المشاركون في المنتدى العالمي السادس لإعادة تحديد دور الحكومة المعقود في سيول في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥؛

١١ - **تعرب عن تقديرها** لحكومة جمهورية كوريا لاستضافتها المنتدى العالمي السادس لإعادة تحديد دور الحكومة؛

١٢ - **تؤكد** أهمية المنتدى العالمي السابع لإعادة تحديد دور الحكومة الذي سوف تستضيفه الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٧ والذي سيلقي الضوء على أهمية تحسين الإدارة العامة من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٣ - **تحث** الأمم المتحدة على أن تزيد إلى أقصى حد من فعالية أنشطتها في ميدان الإدارة العامة والتنمية بتوطيد الشراكات مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى حسب الاقتضاء وبالتشجيع على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة للتنمية؛

١٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريرا عن تنفيذ هذا القرار ونتائج المنتدى العالمي السابع لإعادة تحديد دور الحكومة المقرر عقده في عام ٢٠٠٧.

---

(٣) القرار ٤/٥٨، المرفق.